

Distr.
GENERAL

TD/B/C.I/4
17 March 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة الأولى

جنيف، ١١-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرام المتعلقة بالسلع الأساسية

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد*

موجز

يقدم هذا التقرير المرحلي معلومات عما تم تنفيذه حتى اليوم من أحكام اتفاق أكرام المتصلة تحديداً بالسلع الأساسية، والواردة في الفقرات ٩١-٩٣، و٩٨ و١٨٣ و٢٠٨. وفي حين تسهر الأمانة على مزيد التآزر فيما بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة (البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني)، فإنها تواصل مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في تحسين قدراتها والاستفادة من مكتسباتها الإنمائية من تجارة السلع الأساسية وتعزيز التعاون الحكومي الدولي للتصدي لمشاكل التجارة والتنمية المرتبطة باقتصاد السلع الأساسية، بما في ذلك أزمة الغذاء والحد من الفقر.

* قُدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه بسبب تأخيرات في تجهيزها.

١- اعتمدت الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر) اتفاق أكررا الذي يشكل أساس عمل الأونكتاد للسنوات الأربع المقبلة. ويمثل برنامج العمل المتفق عليه بشأن السلع الأساسية، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية، مواصلة وانطلاقة جديدة - أو إنعاشاً - للعمل المتصل بالسلع الأساسية في الأونكتاد.

٢- وأكد اتفاق أكر مجدداً أنه ينبغي أن يواصل الأونكتاد القيام بدور رئيسي، بالتنسيق المناسب مع العناصر الفاعلة الأخرى الدولية والإقليمية، بما فيها الهيئات الدولية المختصة بالسلع الأساسية، لمعالجة مشاكل التجارة والتنمية المتصلة باقتصاد السلع الأساسية، مع توجيه الاهتمام اللازم إلى جميع قطاعات السلع الأساسية، مثل الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والفلزات والمعادن والنفط والغاز.

٣- وكلف الاتفاق الأونكتاد أيضاً بتعزيز التعاون الحكومي الدولي وبناء توافق الآراء بشأن ما يلي:

(أ) سبل إدماج سياسات السلع الأساسية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر؛

(ب) السياسات المتصلة بالتجارة ووسائل معالجة المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية؛

(ج) السياسات الاستثمارية والمالية المتعلقة بالحصول على الموارد المالية اللازمة للتنمية المعتمدة على السلع الأساسية.

٤- ونص الاتفاق على الترتيب لعقد اجتماع خبراء متعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية في الأونكتاد للسنوات الأربع المقبلة. وهذا الاجتماع، الذي يسجل المرة الأولى منذ أكثر من عقد من الزمن التي يمتلك فيها الأونكتاد آلية حكومية دولية مخصصة تحديداً للسلع الأساسية، مكلف بالتوصل إلى "خيارات عملية ونتائج قابلة للتنفيذ" من أجل الاستجابة للفرص والتحديات التي تثيرها القضايا القائمة منذ أمد بعيد والمتمثلة في تجارة السلع الأساسية والتنمية، وبضمان تحقيق مكاسب إنمائية من تجارة السلع الأساسية.

٥- وفيما يخص الترتيبات المؤسسية المتعلقة بأمانة الأونكتاد، حث اتفاق أكررا الأمين العام للأمم المتحدة على تحويل فرع السلع الأساسية القائم إلى وحدة مستقلة تتبع مباشرة للأمين العام للأونكتاد. كما أشار إلى أنه ينبغي أن تسهم هذه الوحدة على نحو أكثر فعالية، بفضل إرشادات وقيادة الأمين العام للأونكتاد، في جهود البلدان النامية الرامية إلى وضع استراتيجيات وسياسات تستجيب للتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية والفرص التي تتيحها.

٦- ويستعرض هذا التقرير التطورات في تنفيذ أحكام اتفاق أكررا المتصلة تحديداً بالسلع الأساسية والواردة في الفقرات ٩١-٩٣، و٩٨ و١٨٣ و٢٠٨.

٧- وتنص الفقرة ٩١ من اتفاق أكررا على أنه "ينبغي أن يواصل الأونكتاد القيام بدور رئيسي، بالتنسيق المناسب مع العناصر الفاعلة الأخرى الدولية والإقليمية، بما فيها الهيئات الدولية المختصة بالسلع الأساسية، لمعالجة

مشاكل التجارة والتنمية المتصلة باقتصاد السلع الأساسية، مع توجيه الاهتمام اللازم إلى جميع قطاعات السلع الأساسية مثل الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والفلزات والمعادن والنفط والغاز. وينبغي للأونكتاد في هذا السياق أن يرصد التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية وأن يعالج مسألة الروابط بين التجارة الدولية في السلع الأساسية والتنمية الوطنية، وبخاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر".

٨- ولا يزال إنتاج وتجارة السلع الأساسية يشكل النشاط الاقتصادي الرئيسي في معظم البلدان النامية من حيث الإيرادات بالعملة الأجنبية والعائدات المالية ونمو الدخل وتوفير فرص العمل وتأمين سبل كسب العيش لأكثر من مليارين من البشر يعتمدون على القطاع الزراعي.

٩- ولا تزال معضلة السلع الأساسية من دواعي القلق الرئيسية في القرن الحادي والعشرين، على الرغم من المستويات غير المسبوقة لتحرير التجارة وعولمتها، وهو ما وفر ثروة ضخمة من الفرص في العقدين الماضيين. كما حقق الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية عائدات كبيرة غير متوقعة (وبخاصة في الصناعات التعدينية)، وارتفعاً في نمو إجمالي الناتج المحلي وتدفقات رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي^(١)، وأخرج الملايين من الفقر المدقع. بيد أنه، ومنذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، انهارت الأسعار في أعقاب الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي. وتواجه البلدان المعتمدة على السلع الأساسية مرة أخرى هبوطاً وتقلباً في أسعار السلع الأساسية.

١٠- وعقب الأونكتاد الثاني عشر مباشرة، شارك الأونكتاد في تحليل أزمة الغذاء التي سببها ارتفاع أسعار السلع الأساسية، كما شارك في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي، المعقد في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ برعاية الأمين العام للأمم المتحدة. وأعدت الأمانة، عن طريق فرقة عمل مشتركة بين الشعب، تقريراً للمؤتمر بعنوان "معالجة الأزمة الغذائية العالمية: دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر" (UNCTAD/OSG/2008/1). وبالإضافة إلى تقديم تحليل لأسباب الأزمة، أوصى التقرير باتخاذ عدد من التدابير السياساتية والإجراءات العملية - فيما يخص التجارة والاستثمار والتنمية الزراعية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي - للتعامل مع الأزمة^(٢).

١١- وظل الأونكتاد نشطاً في معالجة أزمة الغذاء العالمية التي سببها ارتفاع أسعار الغذاء، كما أنه عضو في فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية^(٣). وأعدت فرقة العمل، استناداً إلى مؤتمر روما

(١) ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر والإقراض إلى بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من ١١ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٧. وقد نشأ معظم هذه الزيادة عن الانتعاش الكبير في السلع الأساسية. وتمتعت البلدان الإفريقية المنتجة للنفط، مثل أنغولا والسودان ونيجيريا، بأرقام نمو عالية بسبب الاستثمارات الضخمة في الصناعات التعدينية.

(٢) التقرير متاح على الإنترنت على الموقع:

http://www.unctad.org/sections/edm_dir/docs/osg_2008_1_en.pdf

(٣) تتكون فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة من رؤساء وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها ومؤسسات بریتون وودز والأجزاء ذات الصلة من الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويرأس فرقة العمل الأمين العام للأمم المتحدة.

الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي، بمساهمة من الأونكتاد، إطار العمل الشامل^(٤) في تموز/يوليه ٢٠٠٨ لمعالجة أزمة الغذاء العالمية بطريقة متماسكة ومنسقة.

١٢ - ويقدم إطار العمل الشامل مجموعتين من الإجراءات الفورية لتعزيز الاستجابة الشاملة لأزمة الغذاء العالمية. وتركز المجموعة الأولى على تلبية الاحتياجات الفورية للسكان الضعفاء عن طريق ما يلي: (أ) تعزيز المساعدة الغذائية في حالات الطوارئ والتدخلات التغذوية وشبكات الأمان وزيادة تيسير السبيل إليها؛ (ب) تعزيز الإنتاج الغذائي لصغار الملاك من المزارعين؛ (ج) إجراء التعديل المناسب في السياسات التجارية والضريبية؛ (د) إدارة الآثار الاقتصادية الكلية. وتركز مجموعة الإجراءات الفورية الثانية على بناء المرونة والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي على المدى الطويل عن طريق ما يلي: (أ) توسيع نظم الحماية الاجتماعية؛ (ب) تحقيق النمو المستدام في توفير الغذاء الذي ينتجه صغار الملاك من المزارعين؛ (ج) تحسين أسواق الغذاء الدولية؛ و(د) التوصل إلى توافق آراء دولي بشأن الوقود الأحيائي.

١٣ - وأدى الأونكتاد كذلك دوراً رئيسياً في مؤتمر مدريد الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي للجميع (٢٦-٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) الذي عُقد في سياق إطار العمل الشامل. وفيما يلي الأهداف الرئيسية للمؤتمر: (أ) التأكيد مجدداً على استنتاجات مؤتمر روما وإطار العمل الشامل؛ (ب) الإشارة إلى السياسات والإجراءات لمواجهة تحديات الأمن الغذائي الفورية والطويلة الأجل؛ (ج) وصف العملية التي يمكن من خلالها لأصحاب المصلحة إقامة شراكة أوسع بشأن الزراعة والأمن الغذائي؛ (د) تحديد إمكانية زيادة وتحسين فعالية المساهمات المالية. ويشارك الأونكتاد حالياً مع أعضاء آخرين في فرقة العمل الرفيعة المستوى في أنشطة المتابعة لمؤتمر مدريد، بما في ذلك تحديد خيارات لتنسيق التمويل وتعبئة الموارد للعمل القطري.

١٤ - وأعد الأونكتاد، استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ١٩٠/٦١، تقريراً في آب/أغسطس ٢٠٠٨ عن "الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية" (A/63/267) لتداول الجمعية بشأنه في جلستها الثالثة والستين تحت البند ٥٠(د) من جدول الأعمال المؤقت (المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: السلع الأساسية). وقد استعرض التقرير أحدث التطورات في أسواق السلع الأساسية، وحلل أسباب اتجاهات الأسعار وأثر ذلك على البلدان النامية، بما في ذلك الأثر السلبي لارتفاع أسعار الوقود والغذاء على البلدان النامية المستوردة، كما استرعى الانتباه إلى واقع استمرار الاعتماد على السلع الأساسية.

١٥ - وأعدت أمانة الأونكتاد، للدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية - المقرر عقده في يومي ٦ و٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ - مذكرة معلومات أساسية عن "التطورات التي شهدتها أسواق السلع الأساسية مؤخراً: الاتجاهات والتحديات" (TD/B/C.I/MEM.2/2). واستعرضت هذه المذكرة التطورات الحاصلة مؤخراً في أسواق السلع الأساسية، وسلطة الضوء على الاتجاهات السائدة في الأجلين القصير والمتوسط، والعوامل المؤثرة في الطلب والعرض، والنمط المتطور للتجارة في قطاعات مثل الزراعة،

(٤) إطار العمل الشامل متاح على الإنترنت على الموقع:

<http://www.un.org/issues/food/taskforc/Documentation/CFA%20Web.pdf>

والحراجه، ومصائد الأسماك، والطاقة والمعادن والفلزات. وأشارت المذكورة إلى أن أسعار السلع الأساسية الأولية نزلت إلى التحرك في دوائر مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمجمل الطلب العالمي. فبعد فترة من الانخفاض المطرد من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢، عكست الأسعار الدولية للسلع الأساسية الاتجاه وشهدت بعد عام ٢٠٠٢ زيادات متواصلة، إذ قفزت إلى مستويات غير مسبقة في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. بيد أنه، ومنذ منتصف عام ٢٠٠٨، انخفضت أسعار السلع الأساسية انخفاضاً حاداً على نحو عكس الاتجاهات الأخيرة. ويقف التقرير كذلك على بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في سياق انخفاض أسعار السلع الأساسية.

١٦- ويواصل الأونكتاد التصدي لمسائل السلع الأساسية بالتنسيق المناسب مع العناصر الفاعلة الدولية والإقليمية الأخرى، بما في ذلك الهيئات الدولية ذات الصلة المعنية بالسلع الأساسية. وتظل الأمم المتحدة، عن طريق الأونكتاد، وديعاً للاتفاقات السلعية الدولية. ويجري الأونكتاد الاتصالات ويشارك في الاجتماعات والمؤتمرات التي تُنظم في إطار هذه الاتفاقات. وفي عام ٢٠٠٨، شارك الأونكتاد في أربعة من اجتماعات الفريق العامل من أجل الاتفاق الدولي المستقبلي للكاكاو التابع للمنظمة الدولية للكاكاو وهي: (أ) في ١٧ كانون الثاني/يناير (لندن، المملكة المتحدة)؛ (ب) ٢٩-٣٠ أيار/مايو (برلين، ألمانيا)؛ (ج) ١٦-١٧ أيلول/سبتمبر (لندن، المملكة المتحدة)؛ و(د) ٨-١٠ كانون الأول/ديسمبر (لندن، المملكة المتحدة). وسيعمل الأونكتاد كذلك على تيسير التفاوض بشأن اتفاق دولي جديد للكاكاو، كما سيستضيف مؤتمر الأمم المتحدة للكاكاو، الذي سيعقد في جنيف في الفترة من ١٢ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وشارك الأونكتاد كذلك في مؤتمر المجلس الدولي للحبوب في المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الذي ركز على التكاليف المرتفعة للغذاء والوقود ومدخلات عوامل الإنتاج، مثل المواد الكيميائية الزراعية.

١٧- وتنص المادة ٣٩(٣) من الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ٢٠٠٦ على أنه ينبغي أن يدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى اجتماع الدول الأطراف في الاتفاق لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان الاتفاق سيصبح نافذاً بصفة مؤقتة أم دائمة، و كلياً أم جزئياً^(٥). وقد قدم الأونكتاد مساهمة إلى أمانة المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية لتنظيم هذا الاجتماع الذي عُقد في يوكوهاما، باليابان، في الفترة من ٣ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

١٨- ويرد في الفقرة ٩٢ من اتفاق أكرا ما يلي: "ينبغي أن يعزز الأونكتاد الجهود التي يقوم بها في إطار أركان عمله الثلاثة لمساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في استغلال الفوائد الإنمائية المترتبة على الانتعاش الحالي في أسعار السلع الأساسية، ولمعالجة مشاكل التجارة والتنمية المتصلة بالاعتماد على السلع الأساسية".

١٩- ويرد في الفقرة ٩٣(أ) من اتفاق أكرا ما يلي: "[وفي هذا السياق، ينبغي للأونكتاد القيام بما يلي]: مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة صغار منتجي السلع الأساسية، في جهودها الرامية إلى وضع استراتيجيات وطنية للسلع الأساسية، بما في ذلك إدماج سياسات السلع الأساسية في صلب استراتيجياتها

(٥) تم الاستشهاد بالمادة ٣٩(٣) لأن الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لم يدخل حيز النفاذ في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

الإمائية الوطنية والإقليمية؛ وبناء القدرات التوريدية وتحقيق القدرة التنافسية؛ وتعزيز سلاسل القيم وتنويع قطاعات السلع الأساسية؛ والامتثال لمعايير التجارة الدولية العامة والخاصة؛ والوصول إلى المعلومات وقواعد البيانات المتعلقة بالسلع الأساسية؛ والاستفادة من فرص تصدير السلع الأساسية في الأسواق الناشئة؛ ومساعدة البلدان النامية، بناءً على طلبها، في بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛ ومساعدة البلدان النامية، بناءً على طلبها، في تعزيز وتحسين الشفافية والمساءلة في القطاعين العام والخاص وفي قطاع الشركات، لتمكينها من تحقيق أكبر قدر من الفوائد المترتبة على الصناعات التعدينية، على أن يؤخذ في الاعتبار، حيثما كان ذلك مناسباً، تنفيذ المبادرات المتعلقة بالصناعات التعدينية؛ وإنشاء نُظم تسويق وأطر فعالة لدعم صغار منتجي السلع الأساسية، بما في ذلك برامج شبكات الأمان القادرة على الاستمرار اقتصادياً؛ ووضع مخططات لتمويل السلع الأساسية وإدارة المخاطر في هذا المجال (بما في ذلك بورصات السلع الأساسية). وينبغي للأونكتاد، عند أداء هذا العمل، تجنب ازدواج، ومن ثم العمل بالتنسيق مع غيره من العناصر الفاعلة المعنية بالنشطة في هذا المجال".

٢٠- وفقاً للفقرة ٩٢ من اتفاق أكر، التي تنادي بتعزيز قدرات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية حتى تتمكن من الاندماج في التجارة الدولية وتستفيد من هذه المشاركة، قدم الأونكتاد الدراسات التحليلية المختارة التالية^(٦):

(أ) دراسة الكاكو: هياكل الصناعة والمنافسة" (UNCTAD/DITC/COM/2008/1). وحللت الدراسة التكامل الرأسي والتركيز الأفقي في سلسلة تسويق الكاكو وعرضه (٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨).

(ب) "آثار بورصات السلع الأساسية المستقبلية في الأسواق الناشئة على التنمية" (من إعداد الأونكتاد). والتقرير من إعداد فريق الدراسة التابع للأونكتاد المعني ببورصات السلع الأساسية الناشئة، الذي أجرى تحقيقاً عملياً في الآثار الناشئة عن بورصات السلع الأساسية على التنمية في البلدان النامية، مع التركيز على قطاع الزراعة (١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)^(٧).

(ج) "ركاز الحديد- استكمال البيانات الإحصائية النصف سنوية" (١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، دراسة تقدم معلومات رئيسية، بما في ذلك عن الاتجاهات في قطاع المعادن والفلات. وفضلاً عن ذلك، نشر الأونكتاد تقريراً عن "سوق ركاز الحديد ٢٠٠٧-٢٠٠٩" (١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨) يقدم معلومات مستكملة ودقيقة وشاملة عن التطورات في الأسواق العالمية لركاز الحديد والصلب في عام ٢٠٠٧، ومعلومات قطرية عن كبريات الشركات العاملة في صناعة ركاز الحديد والصورة المرتقبة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٢١- وفيما يخص مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ينفذ الأونكتاد، بالاشتراك مع أربع منظمات دولية أخرى، برنامج السلع الأساسية الزراعية الذي يموله الاتحاد الأوروبي بمبلغ قدره ٤٥ مليون يورو

(٦) توجد تفاصيل الدراسات والوثائق التحليلية الإضافية على الموقع www.unctad.org.

(٧) يشتمل فريق الدراسة على بورصات السلع الأساسية الرئيسية في خمسة من الاقتصادات الناشئة الرئيسية وهي: البرازيل وجنوب أفريقيا والصين وماليزيا والهند. وهذه الدراسة متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع http://www.unctad.org/sections/wcmu/docs/clem33p04_enPDF.

لفائدة مجموعات الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي ودول المحيط الهادئ. والأهداف الرئيسية للبرنامج هي: (أ) دعم صياغة وتنفيذ استراتيجيات السلع الأساسية عن طريق المشاركة؛ (ب) تعزيز الجهود لتطوير الأسواق والسياسات والخدمات الإقليمية دعماً لقطاع السلع الأساسية؛ (ج) دعم مبادرات التوحيد والتنوع و(د) إتاحة فرصة الوصول إلى أدوات قائمة على الأسواق فيما يخص إدارة المخاطر المرتبطة بالسلع الأساسية^(٨).

٢٢- ويتدخل الأونكتاد على أربعة أصعدة - في إطار برنامج السلع الأساسية الزراعية - في بلدان مستفيدة مختارة، وهذه الأصعدة هي: (أ) نظم معلومات الأسواق، بما في ذلك المعلومات عن الأسعار والتكنولوجيا وسلاسل التسويق والسياسات الاقتصادية؛ (ب) تمويل السلع الأساسية (بما في ذلك نظم الاستلام في المستودعات واستعراض الأطر التنظيمية)؛ (ج) بورصات السلع الأساسية (بما في ذلك دعم تطوير بورصات مادية للسلع الأساسية، وتيسير وتعزيز رأس المال البشري) و(د) بوابات استحقاقات الاستدامة (بما في ذلك معلومات عن العلامات الزراعية المستدامة ومعايير الزراعة الغذائية وتعزيز المساءلة وقوانين الغذاء واللوائح التقنية).

٢٣- وعقد الأونكتاد، برعاية هذا البرنامج، عدداً من المشاورات بين شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠٠٨ في إطار المرحلة الأولى من برنامج السلع الأساسية الزراعية مع شركاء استراتيجيين، بما في ذلك المنظمات الدولية الشريكة، كما وضع خطط عمل مع أصحاب مصلحة إقليميين في غرب أفريقيا وأفريقيا الجنوبية وفي المحيط الهادي ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك في واحد أو أكثر من مجالات تدخل الأونكتاد.

٢٤- وتواصل بوابة المعلومات وقاعدة البيانات على شبكة الإنترنت المتصلة بالسلع الأساسية التابعة للأونكتاد "إنفوكوم" (InfoComm) تقديم معلومات رئيسية عن الأسواق (الأسعار، الاتجاهات ونبذات عن السلع الأساسية) تساعد في تعزيز الأسس التحليلية والإحصائية والمعلوماتية وكذلك الأدوات لصنع القرار الخاص بالتجارة والمتصل بها على جميع المستويات في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وفي عام ٢٠٠٨، وبموارد خارجة عن الميزانية من برنامج السلع الأساسية الزراعية الذي يموله الاتحاد الأوربي لفائدة مجموعات الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي ودول المحيط الهادئ، نُفذت الأنشطة التالية: (أ) استكمال المعلومات الخاصة ببعض السلع الأساسية في بوابة "إنفوكوم"؛ (ب) اجتماع تقارع الأفكار بشأن الاستراتيجيات الهادفة إلى تقديم خدمات معلومات الأسواق إلى البلدان النامية؛ (ج) تحديد مشروعات خدمات معلومات الأسواق في بلدان مختارة من أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ^(٩). وحقق الأونكتاد كذلك تقدماً ملحوظاً بتنفيذ مشروع ريادي لنظم معلومات الأسواق في الكاميرون يتضمن استعمال البرنامج الحاسوبي لتقاسم المعلومات "إنفوشير" (Infoshare).

(٨) المنظمات الدولية الخمس الشريكة هي الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومركز التجارة الدولية (الأونكتاد/ منظمة التجارة العالمية) والأونكتاد والبنك الدولي. وتُسدّد حصة الأونكتاد في تمويل البرنامج، وقدرها ٢,٥ مليون يورو، على أربعة أقساط تبدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وتنتهي في عام ٢٠١٠. وترد تفاصيل أوفى عن البرنامج على الموقع www.euacpcommodities.eu.

(٩) توجد تفاصيل أوفى عن "إنفوكوم" و "إنفوشير" على شبكة الإنترنت على الموقع www.unctad.org/infoshare.

٢٥- وشرع الأونكتاد كذلك في عام ٢٠٠٨، برعاية برنامج السلع الأساسية الزراعية الذي يموله الاتحاد الأوروبي، في إنشاء بوابة استحقاقات الاستدامة على شبكة الإنترنت. وتقدم البوابة معلومات عن الاستحقاقات (مثلاً، التجارة العادلة والمؤشرات العضوية والبيئية والجغرافية) ومتطلبات الجهة التي تصدر الشهادة والعنوان التفصيلي لمقدمي علامات الاستدامة ومعلومات عامة عن مسائل الاستدامة ووثائق مفيدة للمستعملين^(١٠).

٢٦- ويواصل الأونكتاد تعزيز عمله المتصل بالمشاكل التي تواجهها البلدان النامية بشأن الوصول إلى الأسواق، مع التركيز على تدابير المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية وعلى الامتثال لمعايير سلامة الأغذية ومتطلبات الجودة. وينفذ الأونكتاد حالياً مشاريع لبناء القدرات المتصلة بالتجارة في أفريقيا (غينيا وموزامبيق) تهدف إلى مساعدة منتجي ومصدري الأغذية الصغار والمتوسطين في تحسين قدراتهم لبناء الهياكل الأساسية والخدمات المتعلقة بجانب العرض (مرافق ومختبرات الحجر الصحي) التي تعزز بدورها قدرتهم التنافسية على التصدير وتزيد نصيب دخل الفرد وتحد من وطأة الفقر.

٢٧- وأكمل الأونكتاد تنفيذ "نموذج لتطوير نظام مراقبة السلامة الخاصة والعامة لصادرات البستنة في غينيا"، ساعد أصحاب المصلحة الرئيسيين في سلسلة عرض منتجات البستنة على الامتثال لمعايير الشراكة العالمية من أجل الممارسة الزراعية الصالحة ونظم ضمان الجودة، وعزز تجارة الصادرات وزاد الدخل وحد من الفقر المدقع. وأنشأ المشروع كذلك فرقة الخبراء لإدارة السلامة لغرض (أ) مساعدة أصحاب المصلحة في الحصول على شهادة الشراكة العالمية من أجل الممارسة الزراعية الصالحة؛ (ب) إنشاء فرقة للتفتيش العام؛ (ج) إنشاء هيئة وطنية لإصدار الشهادات من مراجعين متدربين من القطاعين العام والخاص، وذلك بالتعاون مع هيئة التصديق السويسرية، معهد إيكولوجيا الأسواق (IMO).

٢٨- ويواصل الأونكتاد دعم قطاع البستنة في موزامبيق بهدف تحسين قدرته على فهم ومراعاة معايير الشراكة العالمية من أجل الممارسة الزراعية الصالحة واللوائح العضوية؛ ومن المتوقع أن يزيد القطاع المشاركة في السوق من جانب نحو ١٠ ٠٠٠ من صغار المزارعين الذين ينتجون ليمون الحنطة (الغريب فروت) والمانغو والعسل. ونظّم الأونكتاد حلقة دراسية تدريبية وطنية متصلة بالتجارة عن الشراكة العالمية من أجل الممارسة الزراعية الصالحة في مابوتو، موزامبيق (١٥-١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨). وشارك أصحاب المصلحة الرئيسيون في المسائل المتصلة بالمعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية ومعايير الأغذية الزراعية ومتطلبات الجودة. وأعد الأونكتاد وحدات ومواد تدريبية بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين في المنطقة، كما سينظم حلقة دراسية ثانية مرتبطة بالتجارة عن المعايير العضوية وإصدار الشهادات في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٩. وأصدر الأونكتاد كذلك دراسة بعنوان "ربط صغار المنتجين الأفارقة بشبكات التوزيع الكبيرة: تعزيز قدرات المنتجين الموزامبيين من أجل إمداد أسواق جنوب أفريقيا" (شباط/فبراير ٢٠٠٨)^(١١).

(١٠) انظر الموقع المؤقت www.unctad.org/scp.

(١١) هذه الدراسة متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع

http://www.unctad.org/en/docs/ditccom200617_en.pdf.

٢٩- وأصدر الأونكتاد (في آذار/مارس ٢٠٠٨) دراسة بعنوان "الامتثال للمعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية ومعايير سلامة الأغذية الزراعية في أقل البلدان نمواً في المحيط الهادئ - جزر سليمان و ساموا وفانواتو"، وهي دراسة بحثت المشاكل التي يواجهها منتجو ومصدرو الأغذية الزراعية في جزر سليمان و ساموا وفانواتو. وأوصت الدراسة بتضافر المساعدة الإنمائية الدولية الإقليمية - المالية والتقنية - لدعم الجهود الرامية إلى تخطي الحواجز غير التعريفية التي تتسم بالتعقيد والاستفحال. ويضيف محتواها قيمة إلى المناقشات المستمرة حول تكاثر التدابير غير التعريفية وما يُتوقع لها من أثر وفوائد، كما يساعد البلدان النامية في التوصل إلى الخيارات السياسية السليمة والمستنيرة وفي تنفيذ برامج مستدامة.

٣٠- ونظم الأونكتاد حلقة دراسية لبناء القدرات الوطنية عن "التجارة في السلع الأساسية والتنمية، والحد من الفقر، ومعايير سلامة الأغذية ومتطلبات الجودة، وقوانين الأغذية واللوائح التقنية"، في فانواتو (١٩-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨). وكان الهدف في الحلقة الدراسية زيادة كفاءة وكالات القطاعين العام والخاص وتحسين عمليات الإشراف التنظيمي المطلوبة لضمان سلامة منتجات الأغذية الزراعية المصدرة. وموّل الأونكتاد - بدعم مالي مقدم من حكومة فنلندا - مشاركة ٥٠ شخصاً، ١٢ من بينهم من النساء، كما وزع مواد توعية وإرشاد تتصل بمعايير سلامة الأغذية وقوانينها. وطلب الأونكتاد إعداد ثنائي ورقات موضوعية لهذه الحلقة الدراسية، أعدها جميعاً وقدمها خبراء وطنيون.

٣١- وشرع الأونكتاد في تنفيذ مشروع ذبابة الفاكهة استجابة لطلبات من عدة بلدان هي بالتحديد بنين وبوركينا فاسو والسنغال ومالي. ويهدف هذا المشروع، الذي يموله مرفق تطبيق المعايير وتنمية التجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية، إلى تحسين قدرة المصدرين في هذه البلدان على الامتثال لمتطلبات المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية واستيفاء المعايير الخاصة والعامة المفروضة في أسواق التصدير التي تهمهم. ويزمّع الأونكتاد استضافة حلقة دراسية دون إقليمية في غرب أفريقيا في منتصف عام ٢٠٠٩.

٣٢- وشكل الأونكتاد ائتلافات مع شركاء رئيسيين في التنمية ومنظمات لتنفيذ مشاريع مشتركة بين البلدان لمساعدة البلدان المعتمدة على السلع الأساسية في إنشاء أطر مؤسسية للتنوع وتحسين الشفافية والمساءلة في القطاعين العام والخاص وفي قطاع الشركات في الصناعات التعدينية. وفي عام ٢٠٠٨، تعاون الأونكتاد مع بنك التنمية الأفريقي والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة لمساعدة الاتحاد الأفريقي في وضع رؤية استراتيجية (رؤية التعدين الأفريقية لعام ٢٠٠٥) لإدارة واستغلال الموارد الطبيعية في أفريقيا لتسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية في القارة.

٣٣- ويرد في الفقرة ٩٣(ب) من اتفاق أكرا ما يلي: "تعزيز التعاون الحكومي الدولي في مجال السلع الأساسية وبناء توافق الآراء بشأن سبل إدماج سياسات السلع الأساسية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر؛ والسياسات المتصلة بالتجارة ووسائل معالجة المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية؛ والسياسات الاستثمارية والمالية المتعلقة بالحصول على الموارد المالية اللازمة للتنمية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة من أجل التجارة، وغيرها من الإمكانيات".

٣٤- ويركز عمل الأونكتاد الخاص بتجارة وتنمية السلع الأساسية على البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. ويهدف البرنامج إلى تعزيز إسهام قطاع السلع الأساسية في النمو الاقتصادي المستدام وفي عملية التنمية المستدامة، وفي بلوغ الأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي أعقاب أزمات الغذاء والطاقة والمال العالمية التي تفجرت في عام ٢٠٠٨، ظل الأونكتاد نشطاً مع المجتمع الدولي في التصدي لهذه الأزمات، لا سيما أزمة الغذاء العالمية التي تسبب فيها الارتفاع الحاد لأسعار الغذاء.

٣٥- والأونكتاد يسلم بالجهود العالمية الهامة مثل قرار الجمعية العامة ١٩٠/٦١ الذي يدعو إلى "إنهاء جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنجاح وفي حينها، مع إعمال الأبعاد الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة إعمالاً تاماً". وفي هذا السياق، يشارك الأونكتاد في آلية الإطار التشاوري بشأن القطن التي أطلقها المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، والتي تناقش جوانب المساعدة الإنمائية، كما تطالب بمعاملة طموحة وسريعة ومحددة لمسائل القطن في مفاوضات الدوحة الزراعية^(١٢).

٣٦- ويدرك الأونكتاد كذلك أنه على الرغم من التقدم المحرز بشأن تضييق الخلافات في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية فإن الجمود - في توصيل أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى اتفاق لدفع برنامج الإصلاح الزراعي قدماً من دواعي القلق الكبرى، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية الفقيرة المعتمدة على السلع الأساسية. كما أن جهود الأونكتاد لمساعدة هذه البلدان في الوصول إلى مستويات ثابتة من النمو الاقتصادي عن طريق التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية - بما في ذلك تعزيز قدرات جانب العرض واستراتيجيات التنويع والأدوات والمعلومات القائمة على السوق - تظل معطلة ما دامت الإصلاحات الزراعية التي تشدد الحاجة إليها متأزمة، وما دامت أوجه انحراف السوق الزراعية كما هي دون تغيير.

٣٧- ونظراً لأهمية هذه المسألة، وبخاصة لبلدان غرب ووسط أفريقيا المنتجة للقطن، نظم الأونكتاد اجتماعاً برعاية الأمين العام للأونكتاد لأصحاب مصلحة متعددين بشأن القطن، في جنيف (٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). وعلى الرغم من تحسن أسعار القطن مؤخراً، يجب معالجة أوجه الانحراف في سوق القطن وخفضها. وبصورة عامة، وفي جميع الأسواق الزراعية، فإن المستوى العالي الحالي لأسعار المنتجات الزراعية يقوض الأساس المنطقي لإنشاء نظام إعانات للمزارع الكبيرة وللسياسات التجارية الحمائية.

٣٨- واستضاف الأونكتاد المنتدى الحكومي الدولي الرابع المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة في جنيف (٢٤-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨) الذي ركز على الأطر المالية والتشريعية المتصلة بالاستثمارات وتقاسم العائدات وإغلاق المناجم والمناجم المهجورة. والمنتدى هو الإطار المؤسسي للحوار العالمي حول التعدين/المعادن والتنمية المستدامة، وهو واحد من عدد من مبادرات الشراكة التي أطلقت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٠٠٢). والأهداف الرئيسية للمنتدى هي: (أ) تشجيع وتعزيز

(١٢) القرار الخاص ببرنامج عمل الدوحة الذي اعتمده المجلس العام في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (WT/L/579، الفقرة ١(ب) والمرفق ألف، الفقرتان ٤ و ٥).

إسهام قطاع التعدين والمعادن والفلزات في التنمية المستدامة؛ (ب) توفير إطار للحكومات لمناقشة الفرص والتحديات في هذا القطاع^(١٣).

٣٩- وتنص الفقرة ٩٣(ج) من اتفاق أكرا على "المساهمة في بناء شراكات فعالة بين أصحاب مصلحة متعددين بهدف تحديد النهج الابتكارية لحل المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية".

٤٠- وفي إطار الاستعدادات للأونكتاد الثاني عشر في أكرا، فإن الحوار الرفيع المستوى لأصحاب مصلحة متعددين، الذي رعاه الأمين العام للأونكتاد في سياق الأونكتاد الثاني عشر، قد وفر منتدى لتعزيز تبادل الآراء، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تحديات التنمية الرئيسية التي تواجه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وتحديد سبل المضي قدماً. وقد شارك في الحوار أصحاب مصلحة رئيسيون يمثلون طيفاً واسعاً من المصالح، بما في ذلك المجتمع المدني والصناعة والدوائر الأكاديمية والمنظمات الدولية.

٤١- ويواصل الأونكتاد تقديم المشورة والدعم في مجال السياسة العامة بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين والمبادرات الاستراتيجية - مثل إنشاء منظمة التجارة العالمية للجنة فرعية خاصة المعنية بالقطن في مفاوضات الدوحة الزراعية - للتصدي لحنة مزارعي القطن الأفارقة، وبخاصة في بنن وبوركينا فاسو وتشاد ومالي. وتدني أسعار الشراء من المزارع وتدني الدخل والإنتاج في وسط وغرب أفريقيا^(١٤) جميعها عوامل لا تهدد سبل كسب الرزق فحسب بل تؤدي كذلك إلى تدهور الأمن الغذائي بسبب الانخفاض الحالي في أسعار السلع الأساسية والآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

٤٢- ووفقاً لولاية اتفاق أكرا التي نصت على "...الإسهام على نحو أكثر فعالية في جهود البلدان النامية الرامية إلى وضع استراتيجيات وسياسات تستجيب للتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية والفرص التي تتيحها"، دعا أمين عام الأونكتاد إلى عقد اجتماع لأصحاب مصلحة متعددين بشأن القطن في جنيف في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^(١٥) واستعرض المشاركون - بمن فيهم وزراء من ستة من البلدان النامية المنتجة للقطن في أفريقيا وممثلون للصناعة والمنظمات غير الحكومية - الفرص والتحديات في مجال إنتاج وتجارة القطن وكيفية الاستفادة من هذه الفرص ومواجهة هذه التحديات.

(١٣) يوجد مزيد من التفاصيل عن المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة على شبكة الإنترنت على الموقع http://www.globaldialogue.int/wn_e.htm.

(١٤) يمثل القطن، وفقاً لبيانات البنك الدولي، ما بين ٥ و ٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لبلدان غرب أفريقيا.

(١٥) توجد تفاصيل أوفى عن الاجتماع الذي دعا إليه أمين عام الأونكتاد لأصحاب مصلحة متعددين بشأن القطن على شبكة الإنترنت على الموقع

<http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=4679&kabg=1>

٤٣- ومن المقرر عقد مشاورات مماثلة لأصحاب مصلحة متعددين في عام ٢٠٠٩ بشأن سلع أساسية أخرى - مثل البن والكافكاو والمحاصيل الغذائية - مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسبل كسب الرزق للفقراء والحد من الفقر في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض.

٤٤- واستجابة لطلبات بعض الدول الأعضاء، سينظم الأونكتاد اجتماع متابعة لأصحاب مصلحة متعددين بشأن القطن في بنن في غرب أفريقيا في الأسبوع الأول من أيار/مايو ٢٠٠٩. وسيسعى الاجتماع، من خلال مائدة مستديرة لأصحاب مصلحة متعددين، إلى تشجيع الاستثمارات في أنشطة ومشاريع تهدف إلى زيادة الإنتاجية في قطاع القطن في البلدان ذات الدخل المنخفض، وإلى تعزيز مشاركتها في سلسلة العرض العالمي والاستفادة من التجارة الدولية للسلع الأساسية.

٤٥- وتنص الفقرة ٩٨ من اتفاق أكرأ على "أن عمل الأونكتاد في مجال القضايا المتصلة بالطاقة ينبغي أن يعالج من منظور التجارة والتنمية، وعند الاقتضاء في سياق عمله المتصل بالسلع الأساسية والتجارة والبيئة والقطاعات الجديدة والدينامية والخدمات".

٤٦- ويواصل الأونكتاد، وفقاً للفقرة ٩٨ من اتفاق أكرأ، تقديم خدمات المشورة والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات المتصلة بالتجارة في البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية. وتقيم الأمانة شراكات استراتيجية مع المنظمات ذات الصلة مثل المجلس الدولي للتعدين والفلزات والبنك الدولي لمعالجة المسائل المتصلة باستخراج الطاقة والموارد الطبيعية وتأجيرها واستثمارها، والتنمية المستدامة. ويوفرُّ محفل الموارد المعدنية (على شبكة الإنترنت) معلومات ومواد، بما في ذلك منشورات عن مسائل متصلة بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة.^(١٦)

٤٧- وفي عام ٢٠٠٨، نظمت أمانة الأونكتاد، بالتعاون مع شركاء آخرين، المؤتمر الثاني عشر المعني بالنفط والغاز في أفريقيا في مالابو، غينيا الاستوائية في الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وقد كانت أهداف المؤتمر ما يلي: (أ) توفير محفل حوار سياسي رفيع المستوى بين المنتجين والمستهلكين والمستثمرين والبلدان المضيفة وأصحاب المصلحة الآخرين؛ (ب) المساعدة في تحديد وتقييم فرص الاستثمار والتحديات في مجال الصناعات الاستخراجية في أفريقيا، والسياسات والأطر القانونية المناسبة لتعزيز استمرار تطوير قطاعي الطاقة والتعدين في القارة، وتعزيز إسهامهما في التنمية في أفريقيا. وقد جمع المؤتمر أكثر من ٤٠٠ مشارك من الحكومات والوكالات الدولية والإقليمية والدوائر الأكاديمية والشركات المتعددة الجنسيات ومنظمات المجتمع المدني.

٤٨- وتنص الفقرة ١٨٣ من اتفاق أكرأ على ما يلي: "بالنظر إلى التحديات الراهنة التي تشهدها أسواق السلع الأساسية، فإن الأمين العام للأمم المتحدة يُحثُّ على تحويل فرع السلع الأساسية القائم إلى وحدة مستقلة تتبع مباشرة للأمين العام للأونكتاد، في نطاق الموارد المتاحة لفرع السلع الأساسية التابع لشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، مع الاحتفاظ بولاية الفرع ومراعاة عمل سائر المنظمات ذات الصلة وتفاذي الازدواجية في العمل. وينبغي أن تسهم هذه الوحدة على نحو أكثر فعالية، بفضل إرشادات وقيادة الأمين العام

(١٦) يوفرُّ محفل الموارد المعدنية معلومات عن التعدين والمعادن على موقعه:

للأونكتاد، في جهود البلدان النامية الرامية إلى وضع استراتيجيات وسياسيات تستجيب للتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية والفرص التي تتيحها".

٤٩- وبمقتضى الفقرة ١٨٣ من اتفاق أكرا، حوّل الأونكتاد، في تموز/يوليه ٢٠٠٨، فرع السلع الأساسية السابق إلى وحدة مستقلة معنية بالسلع الأساسية تتبع مباشرة للأمين العام للأونكتاد. ووفقاً لمقرر الفرقة العاملة المعنية بالخططة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، أنشئ حساب فرعي خاص بالسلع الأساسية وأصبح فعالاً اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتمشياً مع الفقرة ١٨٣ من اتفاق أكرا، أطلق أمين عام الأونكتاد مبادرات عن طريق عملية استشارية تضمن أن الأمانة، بواسطة الوحدة المستقلة، "تسهم على نحو أكثر فعالية في جهود البلدان النامية الرامية إلى وضع استراتيجيات وسياسيات تستجيب للتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية والفرص التي تتيحها".

٥٠- وفي هذا السياق، نظمت أمانة الأونكتاد اجتماعاً، رعاها الأمين العام للأونكتاد، لأصحاب مصلحة متعددين بشأن القطن، في جنيف (٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). ومن المقرر إجراء مشاورات مماثلة بشأن سلع أساسية مختارة في عام ٢٠٠٩. وتشمل هذه المشاورات: (أ) المشاورات الرفيعة المستوى التي يجريها الأمين العام مع أصحاب مصلحة متعددين بشأن البن، والمخطط لها لتتزامن مع اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية؛ (ب) اجتماع المتابعة بشأن القطن، في مالي (الأسبوع الأول من أيار/مايو ٢٠٠٩)؛ (ج) حلقة دراسية إقليمية بشأن تنظيم الأسواق والقدرة التنافسية لسلاسل القيمة في مجال البستنة للبلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ (د) إصدار معايير زراعية واعتمادات للتصدير في السنغال (متوقعة في أيار/مايو ٢٠٠٩)؛ (هـ) استراتيجيات التنوع لزيادة الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي والقدرة التنافسية للصادرات الزراعية للكونغو وغيرها من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، في الكونغو (متوقعة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).

٥١- وتنص الفقرة ٢٠٨ من اتفاق أكرا على ما يلي: "سيحدد مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والخمسين مواضيع واختصاصات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات. وستقدم اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات تقارير إلى اللجنتين سنوياً. وستتواصل اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات لفترة قد تصل إلى أربعة أعوام، على ألا تتجاوز دورة المؤتمر التي تلي إنشاءها. وفي هذا الصدد، سوف ينظم مجلس التجارة والتنمية اجتماعاً متعدد السنوات للخبراء بشأن السلع الأساسية".

٥٢- وبمقتضى الفقرة ٢٠٨ من اتفاق أكرا والإقرار الصادر عن الدورة الخامسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية (١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)، أقيم اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية. وبتأسيس هذا الاجتماع يكون للأونكتاد، للمرة الأولى منذ أكثر من عقد، آلية حكومية دولية تركز على نحو حصري على السلع الأساسية. وحتى انعقاد المؤتمر المقبل (الأونكتاد الثالث عشر)، سيتولى اجتماع الخبراء المتعدد السنوات كامل نطاق مسائل السلع الأساسية المتضمنة في اختصاصاته، كما حددها مجلس التجارة والتنمية في أيلول/سبتمبر

٢٠٠٨^(١٧). وبالإضافة إلى المواضيع المتفق عليها مسبقاً التي سيتناولها الاجتماع في كل جلسة، فإنه سيستعرض حالة السوق الراهنة والآفاق المرتقبة، بما في ذلك التطورات والتحديات الناشئة، في جميع قطاعات السلع الأساسية. وستُعقد الجلسة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية في يومي ٦ و ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٥٣- ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الحالة قد تغيرت كثيراً في الأسواق العالمية للسلع الأساسية منذ الأونكتاد الثاني عشر. ففي ذلك الوقت كانت البلدان المنتجة تنعم بانتعاش في أسعار السلع الأساسية يعود تاريخه إلى عام ٢٠٠٢ بعد ٢٠ عاماً من الركود والانخفاض. وكان هنالك تفاؤل كبير أوحى بتحول هيكلي في الطلب على السلع الأساسية. واعتُبر أن السبب في هذا التحول هو دورة النمو طويلة الأجل والتصنيع في البلدان النامية، وبخاصة في آسيا. كما شكلت الطفرة في السلع الأساسية بداية للتغيير في اقتصاد السلع الأساسية في القرن الحادي والعشرين، الذي اتسم بتصاعد طويل الأجل للطلب على السلع الأساسية الأولية وقيمتها في التجارة العالمية.

٥٤- بيد أنه، ومنذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، حدث تحول كبير في اتجاه الأسعار لجميع السلع الأساسية تقريباً. ففقدان الثقة في المؤسسات المالية للاقتصادات الكبرى لم يترك أثراً سالباً وعاماً على النظام المالي العالمي بأسره فحسب، بل ترك هذه الاقتصادات غارقة في ركود متفاقم. وظلت هذه الآثار السالبة تتسلل إلى الطلب على التجارة، لا سيما بالنسبة لصادرات الاقتصادات الناشئة التي شكلت طلباً إضافياً على السلع الأساسية في السنوات الأخيرة. وليس من المؤكد معرفة مدى قوة الركود الحالي ولا مدته ولا التغييرات الهيكلية التي سيحدثها. ولكن يبدو من المحتمل أنه إذا تواصل النمو فرما عادت أسواق السلع الأساسية، على الأقل جزئياً، إلى ازدهارها السابق. وبالتالي، فإن المسألة الرئيسية بالنسبة للبلدان المنتجة للسلع الأساسية في هذه المرحلة هي معرفة كيف تخرج من هذه العاصفة بأمان. وقد تناولت جلسة نيسان/أبريل لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية هذه المسائل، كما حاولت الإجابة عن هذا السؤال وغيره من الأسئلة ذات الصلة.

٥٥- وأعدت أمانة الأونكتاد ثلاثة تقارير معلومات أساسية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية هي: (أ) "التطورات التي شهدها أسواق السلع الأساسية مؤخراً: الاتجاهات والتحديات" (TD/B/C.1/MEM.2/2)؛ (ب) "إدماج سياسات السلع الأساسية في الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر: التجارب الناجحة والشفافية والمساءلة" (TD/B/C.1/MEM.2/3)؛ (ج) "مواجهة تقلبات أسعار السلع الأساسية: تيسير الجهود التي تبذلها البلدان النامية لمواجهة التحديات واغتنام الفرص" (TD/B/C.1/MEM.2/4)^(١٨).

(١٧) انظر "اختصاصات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات ولجنة واحدة" (TD/B/55/9)

http://www.unctad.org/en/docs/tdb55d9_en.pdf

(١٨) هذه التقارير متاحة على شبكة الإنترنت على المواقع التالية:

http://www.unctad.org/en/docs/cimem2d4_en.pdf

http://www.unctad.org/en/docs/cimem2d2_en.pdf

http://www.unctad.org/en/docs/cimem2d3_en.pdf

٥٦- وبمقتضى الفقرة ٢٢١ من اتفاق أكرا، فإن الوحدة المستقلة المعنية بالسلع الأساسية والشعب التابعة للأمانة شاركت في الفرقة العاملة المعنية بميزانية الخطة والبرمجة الطويلة الأجل (١-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨) وقدمت لها دعماً في مداولاتها بشأن البند ٣ من جدول أعمالها المتعلق بخطة عمل الأونكتاد لأربع سنوات، بما في ذلك خطة العمل المتعلقة بالسلع الأساسية في الوثيقة "مشروع خطة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ من أجل تنفيذ اتفاق أكرا" (TD/B/WP/203)^(١٩)، والبند ٤ من جدول الأعمال بشأن استعراض أنشطة المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد فيما يتصل بتجارة السلع الأساسية والتنمية.

— — — — —

(١٩) هذه الوثيقة متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع:
http://www.unctad.org/en/docs/wpd203rev1_en.pdf